من صفات الموت كناقة ضامر وامرأة حائض وانما سقط به
وكذا صفات المبالغة كفعول ومفعال انتهى ومر ما يتعلق بذلك
في باب علامة التانيث ومما حمل على الشذوذ قوله تعالى وما
ربك بظلام والذي حملهم على ذلك ان الكثرة دخول النفي على المفيد
يفيد توجهه الى القيد واذا توجه النفي الى القيد هنا وهو المبالغة
ثبت المقيد الذي هو اصل الفعل وهو الظلم والله تعالى منزه
عن ذلك ولو جعل ما توجه فيه النفي للقيد لم يلزم ذلك كما في قوله
على لاحب لا يهتدى بمناره اذ المراد انتفاء منارة لان لها منارا
لا يهتدى به ونظيره قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اذ المقصود انهم لا شفيع لهم لان لهم شفعاء لا يطاعون وزاد
بعظ الشهاب رحمه الله نقلا عن استاذه الصفوي ان السيد
صدر الدين محمد سيل عن هذه الاية في مجلس فاجاب
على البديهة بجواب قال العلما كيف يتاتى بالخبر لا بالخبر وحاصله
ان جميع صفات الله على غاية الكمال فلو كان مثقفا بالظلم
لكان متصفا بكثرة الظلم فتنفي كثرة الظلم عنه ينفي لاصل الظلم
لانه لو اتصف به فانما يتصف بكثرته ومما حمل على ظنيه افتسط في قوله
تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم قال في الكشاف يجوز على
مذهب سيبويه ان يكونا مبنيين من اقسط واقام وان يكونا اقسط
من قاسط على طريقة اشهب بعير ذي قشط واقوم من قوم
قال ابن هشام الذي يقتضيه القياس الشهير ان يكون من فعل
لان اسم فاعله كان بناؤه من افعل سدا عنده فهو فذ هرب
من شذوذ الى شذوذ والحق الاول وانه قياس لا شاذ

الوقف

في بعض حواشي الخابوري المراد به الاختياري الذي ليس بقرعي
ولا استئنافي ولا تذكري ولا انكاري ويكون للاستراحة او اتمام
المقصود والتزيني كالوقف على نحو اقي اللوم عاذل والعتابن

بالتنوين ويسمى تنوين التنكير وهو مشهور والاستثنائي كما
تقول المغني لمن قال جاءني رجل فقال ليس برجل معرفة باللام منكورة
للمسؤول عن وصف زيد اي الماشي امر العلوم وسبق في التنوين
باب الحكاية والتذكري كما تقول في قال قالا وقالوا في يقول يقولان ويقولون
العامل العامي فتقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره ويجعل
هناك حركة لينة كر ونحوه مدة التذكر ولو قصدت الوقف لم تلحقها
بل تقف على احد الوجوه الاتية واما الانكاري فتمده ايضا ثم
ان كان اخر الكلمة منونا كسر التنوين وتغنيت النا فتقول سكرا
او ينوى به الحركة مضمومة ونون مكسورة وفي التنوين
حرك لسكونه وسكون مدة الانكار وان لم يكن اخر الكلمة منونا
تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقا فتقول لمن قال جاءني عمر امروه
ولمن قال رايت عمان اعماناه ولمن قال مررت بحذام احذاميه ثم
لمدة الانكار معتبيان انكار خبر المخبر وانكار ان يكون الامر على خلاف
ما ذكر قوله تنوينا اثر فتح اجعل الغاء وقفا قال ابن هشام
ان قيل ان مدا لا يعرف سنه شيء من احكام الوقف على منصوب منون
اي معرب لان الفتح من الغاب المباة فقيل له ليس الامر كذلك لان
الوقف من الاحكام النظرية والفتح عند المغربيين يشمل
حركتي الاعراب والبنا انتهى وانظره مع قول السعد في شرح تصريف
العزي عند قول الماتن ويدخل الناصب فتبدل من الضمة فتحة
كان الواجب ان يقول من الرفع للنصب لانه معرب والضم والفتح
انما يستعملان في المبنيات انتهى المقصود منه وقد يقال ذلك
حكم نحوي وان ذكر في الكتاب الموضوع للاحكام النظرية فتامل
ابن هشام من مد الحكم ما قتم بالتكرار بحيث يعلم من كلامه
الاتي انه لم يكن كلامه الاتي اخر الناء ومنه بحيث لان ذكر حكم
اخر لمثل الثاني فيما ياتي لا ينافي دخوله في مد الحكم المذكور
هنا بان يكون المقصود بالمثاني زيادة حكم على ما هنا ونظيره ان
المنصوب يجوز فيه الروم لنحو داخل في قوله الاتي اوقف رايم